

ملف المناصرة

العياشي الهمامي

Ayachi Hammami

في السجن تنفيذًا لحكم تونس

العياشي الهمامي محامٍ دافع عن 57 قاضيًا عُزلوا بمرسوم رئاسي عام 2022. وُجّهت إليه التهم في مايو/أيار 2023 في «قضية التآمر» التي كان محاميًا فيها، وصدر بحقه حكم بالسجن خمس سنوات، واعتُقل في 2 ديسمبر/كانون الأول 2025 لتنفيذه، وصار الحكم باتًا في سبتمبر/أيلول 2026.

01
القضية في دقيقة

العياشي الهمامي محامٍ دافع عن 57 قاضيًا عُزلوا بمرسوم رئاسي عام 2022. وُجّهت إليه التهم في مايو/أيار 2023 في «قضية التآمر» التي كان محاميًا فيها، وصدر بحقه حكم بالسجن خمس سنوات، واعتُقل في 2 ديسمبر/كانون الأول 2025 لتنفيذه، وصار الحكم باتًّا في سبتمبر/أيلول 2026.

الحالة **في السجن تنفيذًا لحكم**	تاريخ القبض **2 ديسمبر/كانون الأول 2025**	الدولة **تونس**
الحكم السجن خمس سنوات مع المراقبة الإدارية لمدة سنتين، بعد تخفيض الحكم من ثماني سنوات في الطور الابتدائي.		
التهم الانتماء إلى تنظيم إرهابي («قضية التآمر»، حكم بات) عدم الإشعار بجرائم إرهابية (أُسقطت في الاستئناف) جرائم بموجب المرسوم عدد 54 بسبب تصريحات علنية (قضيتان منفصلتان، مآلهما غير معروف)		

مطالبنا

نطالب السلطات بما يلي:

01 الإفراج عن العياشي الهمامي فورًا ودون شروط.

02 إسقاط كل التهم المتعلقة بالممارسة السلمية للحقوق الأساسية.

03 ضمان الوصول دون قيود إلى المحامين والأسرة والرعاية الطبية الملائمة طوال فترة الاحتجاز.

04 توفير فحص طبي مستقل وفوري للعياشي الهمامي والعلاج الكامل الذي تتطلبه الحالة، بما في ذلك النقل إلى مستشفى مدني مستقل عند الحاجة.

05 السماح دون شروط بزيارة الأسرة وأطباء من اختيار العياشي الهمامي.

06 الإفراج عن العياشي الهمامي لأسباب إنسانية، وفقًا لقواعد نيلسون مانديلا والمعايير الدولية للرعاية الطبية للسجناء.

07 تسليم السجلات الطبية كاملة إلى العياشي الهمامي وإلى الأسرة دون مزيد من التأخير.

08 الرفع الفوري لحظر السفر المفروض على العياشي الهمامي وعلى أي من أفراد الأسرة المشمولين بالقرار نفسه.

09 إعادة وثائق السفر وإزالة أي إدراج على قوائم المنافذ مرتبط بالعمل السلمي في مجال حقوق الإنسان.

10 احترام حرية التنقل التي تكفلها المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

02

الانتهاكات الموثقة

كل انتهاك والمعيار الدولي الذي يخالفه.

الاحتجاز التعسفي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 9

تجريم التضامن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادتان 21 و22
إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 5

الحرمان من الدفاع القانوني العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14(3)

الحرمان من الرعاية الطبية قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، القواعد 24 إلى 27

ظروف احتجاز لاإنسانية العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 10
قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)

المضايقة القضائية إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادتان 9 و12

التهديد والترهيب إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، المادة 12

المنع التعسفي من السفر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 12

المحاكمة غير العادلة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 14

03

مسار القضية

2020

سياق

توليه وزارة حقوق الإنسان

تولّى وزارة حقوق الإنسان في حكومة 2020، وعمل على ملف العدالة الانتقالية.

يونيو/حزيران 2022

نشاط المدافع أو المدافعة

توليه مهمة الناطق باسم القضاة المعزولين

أصبح الهمامي ناطقًا باسم هيئة الدفاع عن 57 قاضيًا عُزلوا تعسفيًا بمرسوم رئاسي، وهو دور عرّضه لمضايقات متواصلة.

10 يناير/كانون الثاني 2023

تحقيق

استجوابه بموجب المرسوم عدد 54

استجوبه قاضي التحقيق بموجب المرسوم عدد 54 إثر شكاية من وزيرة العدل بسبب تصريحات إذاعية عن القضاة المعفيين، وأُبقي في حالة سراح.

مايو/أيار 2023

توجيه اتهام

توجيه اتهامات إليه في «قضية التآمر»

بينما كان محاميًا في «قضية التآمر» ذات الدوافع السياسية، أُدرج العياشي الهمامي متهمًا ووُجّهت إليه تهمتا عدم الإبلاغ عن تنظيم إرهابي والانتماء إليه.

مايو/أيار 2023

فرض منع من السفر

فرض منع من السفر ومنع من الظهور العلني

فرض قاضي التحقيق على العياشي منعًا من السفر ومنعه من الظهور في الأماكن العامة، ما قيّد بشدة عمله المهني ونشاطه في المناصرة.

19 أبريل/نيسان 2025

إدانة

الإدانة ابتدائيًا

أُدين العياشي وصدر بحقه ابتدائيًا حكم بالسجن ثماني سنوات.

28 نوفمبر/تشرين الثاني 2025

الطعن: تخفيف العقوبة

تخفيف الحكم في الاستئناف إلى خمس سنوات

أسقطت محكمة الاستئناف بتونس تهمة عدم الإشعار، وخفّضت الحكم إلى السجن خمس سنوات مع المراقبة الإدارية سنتين.

2 ديسمبر/كانون الأول 2025

اعتقال

اعتقاله في منزله لتنفيذ حكم السجن خمس سنوات

اعتقلت الشرطة الهمامي في منزله لتنفيذ حكم السجن خمس سنوات الصادر بحقه في «قضية التآمر».

2 ديسمبر/كانون الأول 2025

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام

بدأ الهمامي إضرابًا عن الطعام يوم اعتقاله، احتجاجًا على التجريم الممنهج لأصوات المعارضة وعلى المحاكمات ذات الدوافع السياسية.

16 ديسمبر/كانون الأول 2025

سياق

منظمات قانونية دولية تدين احتجازه

أدانت إحدى وعشرون منظمة قانونية دولية احتجازه، وأشارت إلى قضية ثانية ضده بموجب المرسوم عدد 54 بسبب مقطع مصوّر عن إضراب جوهر بن مبارك عن الطعام.

12 يناير/كانون الثاني 2026

منع التواصل مع المحامي

منع محاميه من زيارته

رفضت إدارة السجن تعسفيًا طلبات محاميه لزيارته، ما زاد من تقييد حقه في الاستعانة بمحامٍ.

15 يناير/كانون الثاني 2026

إنهاء إضراب عن الطعام

إنهاء إضراب عن الطعام استمر 43 يومًا

أعلن الهمامي إنهاء إضرابه عن الطعام بعد 43 يومًا، وهو محتجز في سجن المرناقية.

3 سبتمبر/أيلول 2026

حكم بات

محكمة التعقيب تجعل الحكم باتًا

أيّدت محكمة التعقيب الأحكام في قضية «التآمر»، وأصبح الحكم باتًا.

18 سبتمبر/أيلول 2026

بدء إضراب عن الطعام

بدء إضراب عن الطعام تضامنًا مع ناشط معتقل من أسطول الصمود

أعلن الهمامي، في بيان مؤرخ في 18 سبتمبر/أيلول 2026 صادر من سجن المرناقية، دخوله في إضراب عن الطعام تضامنًا مع وائل نوار، عضو التنسيقية التونسية لأسطول الصمود المعتقل، الذي كان مضربًا عن الطعام منذ أكثر من شهر.

24 سبتمبر/أيلول 2026

النقل العقابي

نقله من سجن المرناقية إلى سجن المنستير بعيدًا عن أسرته

أعلنت هيئة الدفاع في 24 سبتمبر/أيلول 2026 نقله من سجن المرناقية إلى سجن المنستير، بعيدًا عن أسرته، بعد أسبوع من بدئه إضرابًا عن الطعام تضامنًا مع وائل نوار. ووصفت هيئة الدفاع النقل بأنه تعسفي وانتقامي، ووصفته منظمة العفو الدولية بأنه إجراء تعسفي وعقابي.

25 سبتمبر/أيلول 2026

إنهاء إضراب عن الطعام

إنهاء إضراب التضامن عن الطعام والدعوة إلى إضراب شهري ليوم واحد

أنهى الهمامي، من سجن المنستير، إضرابه عن الطعام بعد أن علّق وائل نوّار إضرابه. ودعا من وصفهم بالسجناء السياسيين إلى إضراب عن الطعام ليوم واحد في أول ثلاثاء من كل شهر، ودعا عائلاتهم إلى استئناف الوقفات التضامنية الشهرية في اليوم نفسه.

أكتوبر/تشرين الأول 2026

ظروف الاحتجاز والصحة

قيود على الكتب والصحف ورسائل العائلة في سجن المنستير

أفادت منظمة العفو الدولية بأن المتهمين المحتجزين في قضية التآمر يواجهون قيودًا على الكتب والصحف والمراسلات، وأن الزيارات تجري من وراء حاجز زجاجي. وقالت شقيقته في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2026 إن حصوله على الكتب والصحف ورسائل العائلة قُيّد، ثم قالت في 30 أكتوبر/تشرين الأول إن الكتب والرسائل سُلّمت إليه. وذكرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان أن رسالة من ابنته أُرسلت في 19 يوليو/تموز لم تصله إلا بعد أكثر من ثلاثة أشهر.

أكتوبر/تشرين الأول 2026

فعل آخر

منظمة العفو الدولية تدرج قضيته في حملة «اكتب من أجل الحقوق» 2026

أدرجت منظمة العفو الدولية قضيته في حملة «اكتب من أجل الحقوق» لعام 2026، وطالبت بالإفراج عنه فورًا ودون قيد أو شرط. ووصفت في تحركها العاجل الصادر في 21 أكتوبر/تشرين الأول 2026 نقله إلى سجن المنستير بأنه إجراء تعسفي وعقابي.

3 نوفمبر/تشرين الثاني 2026

فعل آخر

وقفة تضامنية أمام سجن المنستير

نظّمت فروع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان في المنستير وسوسة والمهدية والقيروان وقفة أمام السجن المدني بالمنستير للمطالبة بالإفراج عنه ورفع القيود المفروضة عليه، والاعتراض على نقله بعيدًا عن أسرته.

04
القصة كاملة

تحديث، 12 نوفمبر/تشرين الثاني 2026: لا يزال العياشي الهمامي محتجزًا في سجن المنستير، الذي نُقل إليه من سجن المرناقية في 24 سبتمبر/أيلول 2026، لقضاء حكم بالسجن خمس سنوات صار باتًا بقرار محكمة التعقيب في 3 سبتمبر/أيلول 2026. ويخوض إضرابًا عن الطعام ليوم واحد في أول ثلاثاء من كل شهر، وأدرجت منظمة العفو الدولية قضيته في حملة «اكتب من أجل الحقوق» لعام 2026. وقُبض كذلك على شيماء عيسى، المتهمة معه في القضية نفسها، لتنفيذ الحكم الصادر بحقها، ولوحق المحامي أحمد صواب، الذي كان عضوًا في هيئة الدفاع في القضية، عام 2025.

الخلفية والعمل

العياشي الهمامي محامٍ بنى مسيرته المهنية على تمثيل أفراد في قضايا حساسة سياسيًا وقضايا حقوق الإنسان. وتصدّى باستمرار لتجاوزات السلطة، ودافع عن الحريات المدنية واستقلال القضاء وسيادة القانون في تونس.

في يونيو/حزيران 2022، أصبح الهمامي متحدثًا باسم هيئة الدفاع عن 57 قاضيًا أُعفوا بموجب أمر رئاسي. ووضعه هذا الدور في قلب الجهود الرامية إلى صون استقلال القضاء في تونس، وهو موقع عرّضه لمضايقات وأعمال انتقامية متواصلة من السلطات.

وفي مقطع مصوّر نُشر قبيل القبض عليه، ندّد الهمامي بما وصفه بأنه «قرار سياسي بحت»، وأعلن البدء الفوري في إضراب عن الطعام. ووصف استراتيجية متعمدة تهدف إلى بث الخوف ووصم المعارضة وصناعة «أعداء داخليين» لإسكات الأصوات الناقدة في البلاد وتحييدها.

القبض وتجريم عمله

بدأ الهمامي انخراطه في القضية محاميًا عن متهمين. لكنه أُضيف في مايو/أيار 2023 إلى قائمة المشتبه فيهم ووُجّهت إليه التهم، ما شكّل فعليًا تجريمًا لعمله المهني.

وفي أعقاب توجيه التهم، فرضت السلطات عليه منعًا من السفر وقيودًا على نشاطه العلني، ما قيّد عمله المهني محاميًا ونشاطه في الدفاع عن حقوق الإنسان على السواء.

في 2 ديسمبر/كانون الأول 2025، قُبض على الهمامي في منزله لتنفيذ الحكم. وشكّل القبض عليه تصعيدًا واضحًا مرتبطًا بعمله في الدفاع عن القضاة المعفيين ونشاطه الحقوقي في تونس.

الإجراءات القضائية

استُهدف الهمامي في إجراءات قضائية متعددة. ففي «قضية التآمر»، قضت المحكمة الابتدائية بتونس في 19 أبريل/نيسان 2025 بسجنه ثماني سنوات: خمس سنوات للانتماء إلى تنظيم إرهابي وثلاث لعدم الإشعار بجرائم إرهابية. وفي 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2025، أسقطت محكمة الاستئناف تهمة عدم الإشعار وقضت بسجنه خمس سنوات مع المراقبة الإدارية لمدة سنتين. وفي 3 سبتمبر/أيلول 2026، أيّدت محكمة التعقيب الإدانة فصار الحكم باتًا.

ويواجه أيضًا قضيتين منفصلتين بموجب المرسوم عدد 54 المتعلق بأنظمة المعلومات والاتصال. فُتحت الأولى في يناير/كانون الثاني 2023 إثر شكاية من وزيرة العدل، وتتعلق بتصريحات إذاعية انتقد فيها عدم امتثالها لأحكام قضائية تقضي بإعادة القضاة الذين أُعفوا عام 2022. وتتعلق الثانية بمقطع مصوّر عن إضراب جوهر بن مبارك عن الطعام. ولم يُعلن أي حكم في القضيتين. ورغم التخفيض، يبقى الحكم قاسيًا وغير متناسب.

وتثير القضية مخاوف جدية بشأن استقلال القضاء وتجريم عمل الدفاع القانوني وانتهاك ضمانات المحاكمة العادلة في تونس.

ظروف الاحتجاز والصحة

في 12 يناير/كانون الثاني 2026، أفادت أسرة الهمامي بأن إدارة السجن رفضت تعسفيًا طلبات محاميه لزيارته، ما زاد من تقييد حقه في الاستعانة بمحامٍ.

واحتجاجًا على احتجازه وإدانته، بدأ الهمامي إضرابًا عن الطعام في 2 ديسمبر/كانون الأول 2025، يوم القبض عليه. واستمر الإضراب 43 يومًا وانتهى في 15 يناير/كانون الثاني 2026.

وفي 18 سبتمبر/أيلول 2026 بدأ إضرابًا عن الطعام تضامنًا مع وائل نوار، العضو المعتقل في أسطول الصمود. وفي 24 سبتمبر/أيلول 2026 أعلنت هيئة الدفاع نقله من سجن المرناقية

إلى سجن المنستير، بعيدًا عن أسرته، ووصفت النقل بأنه انتقامي، فيما وصفته منظمة العفو الدولية بأنه تعسفي وعقابي. وأنهى الإضراب في 25 سبتمبر، ويخوض منذ ذلك الحين إضرابًا عن الطعام ليوم واحد في أول ثلاثاء من كل شهر. وتقول أسرته إن الزيارة تتطلب نحو خمس ساعات من السفر مقابل نحو عشر دقائق من اللقاء، وفي أكتوبر/تشرين الأول 2026 قُيّد حصوله على الكتب والصحف ورسائل العائلة.

انتهاكات ضمانات المحاكمة العادلة والقانون الدولي

تجسّد ملاحقة الهمامي التوجه المقلق نحو استهداف المحامين بسبب أدائهم واجباتهم المهنية، بما ينتهك المعايير الدولية التي تحمي استقلال المحاماة والحق في الدفاع.

وتنطوي القضية على الخلط بين دور المحامي ودور المتهم، وعلى أحكام غير متناسبة، وعلى ما يبدو انتقامًا من نشاطه الحقوقي، وكل ذلك يقوّض الحق في محاكمة عادلة ونزيهة.

وتخالف القيود على الاستعانة بمحامٍ والاحتجاز التعسفي والمعاملة في السجن المواد 9 و14 و19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء (قواعد نيلسون مانديلا)، ومبادئ الأمم المتحدة الأساسية بشأن دور المحامين.

وتقع على تونس التزامات بموجب إعلان الأمم المتحدة بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان لحماية الأفراد الذين يدافعون سلميًا عن حقوق الإنسان. ويمثل القبض على الهمامي واحتجازه انتهاكًا واضحًا لهذه الالتزامات، ويسهم في مناخ من الترهيب ضد المحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان في البلاد.

آخر مستجدات القضية امسحوا الرمز أو زوروا
الصفحة: https://humena.org/ar/defenders/ayachi-hammemi/

هيومينا لحقوق الإنسان والمشاركة المدنية منظمة غير حكومية توثّق أوضاع المدافعين والمدافعات عن حقوق الإنسان في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يستند هذا الملف إلى السجل العام للقضية في أرشيف المدافعين.الحالة كما هي مسجّلة في 02-12-2025. للإبلاغ عن خطأ: archive@humena.org